سِجال
في المدينة

ورقة موقف حول
الانتخابات الفلسطينية العامة وأهميتها للقدس[1]

24 نوفمبر 2019 | حازم القواسمي[2]

أهمية عقد الانتخابات

تعتبر الانتخابات الفلسطينية استحقاق قانوني ودستوري وحق للمواطن الفلسطيني حسب القانون الأساسي الفلسطيني. وهذا الحق تم سلبه ومصادرته من قبل الفصائل الفلسطينية المتصارعة على السلطة، وخاصة في ظل إصرار حماس على الاستمرار في الاستيلاء على السلطة بالقوة في قطاع غزة. يذكر أن الانتخابات العامة الفلسطينية التي يطالب بها الشعب الفلسطيني اليوم ستكون انتخابات لرئاسة السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي. أما انتخابات المجلس الوطني فلن تكون ضمن هذه المرحلة وتم الاتفاق على تأجيلها. لذلك فهذه الانتخابات تشمل فقط الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ولا تشمل الفلسطينيين داخل الخط الأخضر والخارج.

لقد نجح الفلسطينيون في عقد أول انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في 1996، ومن ثم نجح الفلسطينيون للمرة الثانية في عقد انتخابات رئاسية في يناير 2005 وبعدها انتخابات تشريعية في يناير 2006. إلا أن هذه الانتخابات التي شهد العالم على نزاهتها كانت الأخيرة، وبعدها مضى ثلاثة أجيال لم يشاركوا في اختيار قيادتهم التي تمثلهم وتمثل تطلعاتهم السياسية والاقتصادية. وانتهت ولاية الرئيس وكذلك أعضاء التشريعي بعد أربعة سنوات من وقت انتخابهم إلا أنه تم بالفعل حلّ المجلس التشريعي في ديسمبر 2018 من قبل الرئيس عباس بناء على قرار المحكمة الدستورية. ولذلك لا يوجد اليوم مجلس تشريعي والشعب الفلسطيني أحوج ما يكون لهذا المجلس الذي يراقب عمل الحكومة ويشرف عليها ويحاسبها ويضع القوانين المناسبة اللازمة لتسيير حياة المواطنين. وقد ملّ الشعب من الوجوه القديمة، وأصبح هناك حاجة ملحة لتجديد الشرعيات جميعها، وضخ دماء جديدة من الشباب والنساء من كافة المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس لتعمل على تلبية احتياجات وأولويات الشعب الفلسطيني بكافة فئاته.

فرص عقد الانتخابات

منذ إعلان الرئيس عباس في خطابه في الأمم المتحدة في 26 سبتمبر 2019 عن نيته عقد الانتخابات العامة في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، ومعظم الفلسطينيون يشككون في إمكانية حدوثها. إلا أن الالتفاف الشعبي ودعم المجتمع المدني لهذا المطلب الشرعي، جعل من إمكانية حدوث الانتخابات أمراً قابلاً للحدوث أكثر فأكثر. وسوف يغضب الشارع الفلسطيني كثيراً إن لم تحدث الانتخابات، خاصة إذا تعثر حدوثها بسبب تراجع فتح أو حماس عن قرارهما بالموافقة على إجراء الانتخابات.

لقد ساهمت لجنة الانتخابات المركزية بإضفاء الأجواء الإيجابية باتجاه عقد الانتخابات، وقد وعدت الرئيس عباس بفعل ما أمكن من أجل إنجاحها. وقام رئيس لجنة الانتخابات المركزية الدكتور حنا ناصر بزيارة قطاع غزة في 27 أكتوبر 2019 والتقى هنية والسنوار وعدد من قيادات حماس والجهاد وفصائل منظمة التحرير وخرجت لقاءات غزة بنتائج جيدة أهمها الموافقة العلنية لحماس وجميع الفصائل على إجراء الانتخابات التشريعية أولاً على أن يليها الانتخابات الرئاسية. أي أن تحصل الانتخابات التشريعية والرئاسية بالتتالي وليس أن تكون متزامنة في نفس اليوم أو الشهر. على أن يتم تحديدها في المرسوم الرئاسي، ويكون الفارق الزمني بينهم ثلاثة أشهر على الأكثر. مما أعطى أملاً كبيراً في عقد الانتخابات. ولكن ما زال البعض يشكك بسبب صعوبة الأوضاع على الأرض خاصة في القدس. وينتظر الفلسطينيون بفارغ الصبر صدور المرسوم الرئاسي بشأن تحديد موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية خلال الأيام القليلة القادمة، ومن المتوقع أن يصدر المرسوم الرئاسي قبل نهاية شهر 11 للعام 2019.

1. قدمت هذه الورقة ضمن مشروع سجال في المدينة بتنفيذ من مؤسسة ACT للدراسات والوسائل البديلة لحل النزاعات ومؤسسة الرؤيا الفلسطينية وبتمويل من مؤسسة Konrad Adenaur Stiftung
2. ناشط مجتمع مدني

Konrad Adenauer Stiftung
ACT For Alternative Dispute Resolution & Studies Jerusalem
الرؤيا الفلسطينية PALESTINIAN VISION

سِجال في المدينة

ورقة موقف حول
الانتخابات الفلسطينية العامة وأهميتها للقدس

24 نوفمبر 2019 | حازم القواسمي

إن موقف إسرائيل الصامت باتجاه الانتخابات الفلسطينية مقلق إلى حد ما. فهي لم تتفوه بأي كلمة عن الانتخابات ربما لأنها لا ترى الجدية المطلوبة حتى الآن. فلا يمكن عقد الانتخابات في الضفة الغربية والقدس بدون موافقة سلطات الاحتلال، لأنه بإمكانها منع عقد الانتخابات في القدس بالقوة وكذلك في الضفة الغربية، وممكن أن تتضايق على حركة المرشحين أو تعتقلهم قبل الانتخابات أو حتى بعد نجاح المرشحين في الانتخابات. لقد سمحت إسرائيل بعقد الانتخابات في عام 1996 وفي عامي 2005 و2006. إلا أن الوضع هذه الأيام في إسرائيل مختلف ومواقفها متشددة أكثر نتيجة للقيادة المتشددة وأيضاً بسبب الدعم الأمريكي الأعمى لإسرائيل وخاصة في القدس واعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل. لذلك ليس من المتوقع أن تسمح إسرائيل بحدوث انتخابات تشريعية ورئاسية في مدينة القدس، وذلك قد يؤثر سلباً على الانتخابات في كافة المناطق الأخرى وهناك احتمالية كبيرة أن يقوم الرئيس عباس بإلغاء الانتخابات كاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة في حال أقدمت إسرائيل على منعها في مدينة القدس. وهذا الاحتمال يبقى قائماً حتى لو تمكن المقدسيون من الانتخاب خارج مدينة القدس أو في ضواحيها مثل العيزرية أو الرام أو كفر عقب. وقد طالب اشتية ممثلي الدول المختلفة بالضغط على إسرائيل للسماح بعقد الانتخابات في القدس مشيراً إلى أن الاتفاقيات تسمح بذلك.

Konrad Adenauer Stiftung
ACT For Alternative Dispute Resolution & Studies Jerusalem
الرؤيا الفلسطينية PALESTINIAN VISION

سِجال
في المدينة

ورقة موقف حول
الانتخابات الفلسطينية العامة وأهميتها للقدس

24 نوفمبر 2019 | حازم القواسمي

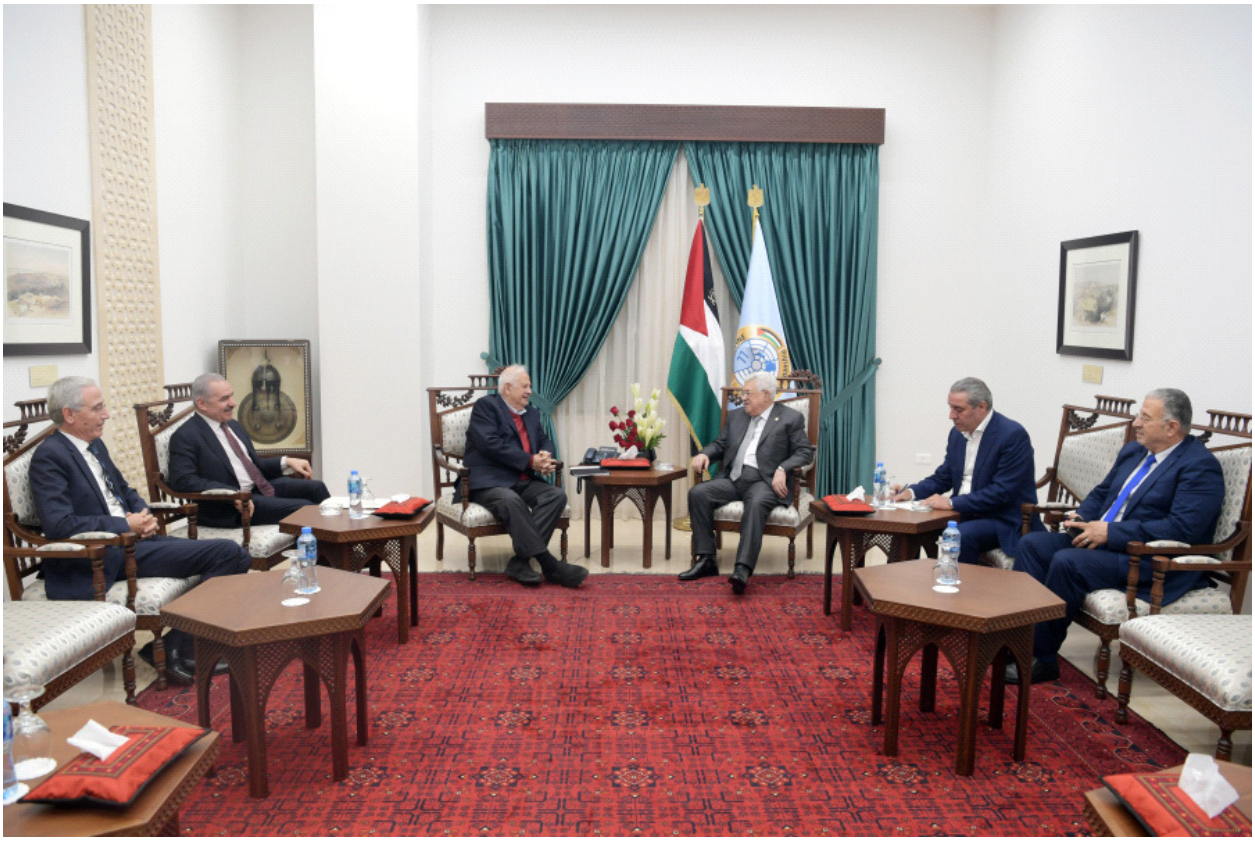

النظام الانتخابي وقانون الانتخابات

أجريت أول انتخابات عام 1996 بموجب قانون الانتخابات رقم (13) لسنة 1995 الذي تبنى نظام الأغلبية[3]، وفي حينها تم تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 16 دائرة انتخابية لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي وعددهم 88 شخص.

ثم أقرّ المجلس التشريعي قانون الانتخابات العامة رقم (9) لسنة 2005، حيث اعتمد فيه النظام الانتخابي المختلط الذي يجمع مناصفة بين نظام الأغلبية النسبية (الدوائر)، ونظام التمثيل النسبي (القوائم). كما حدد القانون عدد أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني بـ 132 عضواً، يتم انتخاب 66 عضواً وفق نظام الأغلبية النسبية ويتم انتخاب الـ 66 عضواً وفق نظام التمثيل النسبي (القوائم).

3. يتيح نظام الأغلبية للناخب الحق في التصويت لعدد من المرشحين يساوي عدد المقاعد النيابية المخصصة لدائرته الانتخابية أو أقل، وفق هذا النظام يفوز المرشحون الذين يحصلون على أعلى الأصوات بالمقاعد النيابية المخصصة لكل دائرة انتخابية، إذ لا يعطي هذا النظام أهمية كبيرة إلى عدد الأصوات التي يحصل عليها المرشح الفائز سواء كانت كثيرة أو ضئيلة، أي أنه لا يشترط الفوز بأغلبية مطلقة من عدد أصوات المقترعين.

Konrad Adenauer Stiftung
ACT For Alternative Dispute Resolution & Studies Jerusalem
الرؤيا الفلسطينية PALESTINIAN VISION

سِجال
في المدينة

ورقة موقف حول
الانتخابات الفلسطينية العامة وأهميتها للقدس

24 نوفمبر 2019 | حازم القواسمي

وفي أيلول 2007، أصدر الرئيس محمود عباس قراراً بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، تم على أثره إلغاء قانون الانتخابات الفلسطيني رقم (9) 2005. أي أن القرار بقانون للعام 2007 هو الذي سيكون الأساس الناظم للانتخابات العامة التي ستحصل عام 2020. وأبرز ما جاء فيه كان اعتماد مبدأ التمثيل النسبي الكامل في انتخابات المجلس التشريعي (نظام القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة، بدلاً من النظام المختلط، وعليه يتم انتخاب جميع أعضاء المجلس التشريعي وفق نظام القوائم، بحيث تحصل كل قائمة على عدد من المقاعد تتناسب وعدد الأصوات التي حصلت عليها على مستوى الوطن. وقد وافقت حماس وجميع الفصائل على اعتماد النظام النسبي الكامل في الانتخابات التشريعية القادمة.

وفي هذا القرار بقانون تم إضافة شرط جديد لأهلية الترشح لمنصب الرئيس أو عضوية المجلس بأن «يلتزم بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وبوثيقة الاستقلال وبأحكام القانون الأساسي. وقد أزعج هذين الشرطين حركة حماس كونها ليست عضوا بعد في منظمة التحرير، إلا أن ذلك لم يثنها عن الموافقة على الانتخابات.

ومن المتوقع أن يكون هناك قائمة لكل فصيل، وقوائم ليست فصائلية ولكنها تابعة لفصيل معين. كما أنه من المتوقع أن يقوم المستقلون بتشكيل أكثر من قائمة، وقد تحتد المنافسة كما لم تكن في السابق.

أما بالنسبة لنسبة الحسم فقد كانت سابقا 2% وفق قانون الانتخابات رقم (9) لعام 2005، وأصبحت الآن 1.5% بموجب القرار بقانون لعام 2007 وذلك من أجل أن تأخذ القوى الصغيرة والمستقلين فرصاً أكبر بالفوز والتأهل.

Konrad Adenauer Stiftung
ACT For Alternative Dispute Resolution & Studies Jerusalem
الرؤيا الفلسطينية PALESTINIAN VISION

سِجال
في المدينة

ورقة موقف حول
الانتخابات الفلسطينية العامة وأهميتها للقدس

24 نوفمبر 2019 | حازم القواسمي

نزاهة الانتخابات

لقد طالب الرئيس عباس الأمم المتحدة بمراقبة الانتخابات والإشراف عليها. وبالتأكيد سيأتي مراقبين أوروبيين ودوليين وعرب لمراقبة الانتخابات وضمان نزاهتها. وسيكون كذلك مراقبة محلية من الفصائل المختلفة ومن المجتمع المدني. ولهذا تضيق فرص أي تزوير أو تلاعب بالصناديق والأصوات، وتكاد تكون تلك الفرصة ضئيلة أو معدومة. لذلك يجب ألا نخشى عدم تحقق نزاهة الانتخابات، حتى في ظل الانقسام الحاصل بين فتح وحماس ووجود أجهزة أمنية مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

احترام نتائج الانتخابات

قد يكون التحدي الأكبر ليس في عقد الانتخابات، ولا في نزاهة الانتخابات وشفافيتها، فهذا تم تجريبه أكثر من مرة في السابق. ولكن من التجربة السابقة تعلم الشعب الفلسطيني أن التحدي الأكبر هو في احترام نتائج الانتخابات وفي تنفيذها على الأرض. فإذا فازت فتح في الانتخابات التشريعية، سيكون الامتحان لحماس أن تسلّم قطاع غزة لمن يفوز في الانتخابات ولمن سيشكّل الحكومة الشرعية وهي في هذه الحالة غريمها السياسي حركة فتح. والعكس صحيح، فهل ستسلم حركة فتح الضفة الغربية لحركة حماس في حال فازت بالأغلبية وشكّلت حكومتها! وربما يكون هناك عقبة أخرى أمام حماس في تشكيل الحكومة وحكم الضفة الغربية وهي الاحتلال الإسرائيلي الذي فعلها في السابق واعتقل قيادات حماس وأعضائها في التشريعي ووزرائها. وبصراحة، لا يرى الشارع الفلسطيني أي تفاؤل في هذا الموضوع، وستكون مفاجئة كبرى للشعب الفلسطيني في كل مكان، إذا انعقدت الانتخابات وتم بعدها احترام نتائجها وسارت الأمور بدون عقبات ومشاكل.

ويرى البعض أن الحل الأمثل لضمان سير الأمور بطريقة ناجحة وبأقل المشاكل الممكنة، هو استمرار الحوار الفلسطيني من أجل عقد الانتخابات وخلالها وعند تطبيق النتائج بعد انتهاء الانتخابات. ويبقى بعد ذلك دور المجتمع الدولي في قبول نتائج الانتخابات، وتيسير عمل الحكومة التي ستتشكل في حال فازت حماس بالأغلبية. علماً أن البعض يراهن على تراجع شعبية حماس نتيجة حكمها السيء لقطاع غزة الذي أدى إلى نسب بطالة وفقر لم يراها الشعب الفلسطيني في حياته. أما تبرير حماس بتآمر المجتمع الدولي عليها، فهذا ليس سبباً كافياً للشاب الغزّي الذي ليس لديه وظيفة أو الأب الذي لا يجد الطعام لأولاده آخر النهار.

في حال نجح الفلسطينيون في عقد الانتخابات وتم احترام نتائجها، تكون صفحة الانقسام بين فتح وحماس والضفة وغزة قد انطوت بطريقة لم يتوقعها أحد. فالجميع كان يقول أن إنهاء الانقسام والتوافق الوطني يجب أن يكون قبل عقد الانتخابات. إلا أن كيفية إعلان الرئيس عباس في الأمم المتحدة عن نيته عقد الانتخابات، وكيف تدحرج الموضوع ونال دعماً متتاليا من الجميع فاجئ القاصي والداني والمفاجأة الكبرى ستكون إن حصلت فعلياً هو عقد الانتخابات واحترام نتائجها. وبذلك تكون الانتخابات قد ساعدت في رأب الصدع الفلسطيني وساعدت في وحدته ولم شمله حتى يستطيع أن يقف صلباً في وجه الاحتلال الإسرائيلي وحكومته القادمة.

الانتخابات العامة والقدس

لقد ملّ المقدسيون من الوضع القائم منذ أكثر من عشرة أعوام بسبب غياب من يدافع عن حقوقهم ومتطلباتهم واحتياجاتهم. فالدولة الصهيونية تستفرد بالمقدسيين، وتثقل سلطاتها الاحتلالية العنصرية عليهم بالضرائب وهدم البيوت والملاحقات والمداهمات والسجن والإبعاد والمخالفات المالية الباهظة، مما زاد في نسب الفقر وتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي في القدس. فلا يوجد اليوم من يرعى القدس والمقدسيين. هم مهملون من السلطة الوطنية الفلسطينية، وهم مستهدفون من الاحتلال الإسرائيلي المباشر. وليس غريباً أن أكثر الفلسطينيين تعطشاً للانتخابات التشريعية والرئاسية هم المقدسيون، لحاجتهم الملحة لقيادة جديدة تكون مخلصة للقدس وأهل القدس وتعمل ليلا ونهارا للدفاع عنهم وعن وجودهم المهدد في المدينة. فالقدس بحاجة للمال، والإسكان، والتجارة، وبناء المؤسسات الوطنية، والدعم القانوني للتصدي للإجراءات الإسرائيلية التعسفية والتهجير القسري. والقدس بحاجة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأهم من ذلك كله بحاجة للتمثيل السياسي الوطني لترسيخ الهوية الوطنية الفلسطينية في المدينة.

Konrad Adenauer Stiftung
ACT For Alternative Dispute Resolution & Studies Jerusalem
الرؤيا الفلسطينية PALESTINIAN VISION

سِجال
في المدينة

ورقة موقف حول
الانتخابات الفلسطينية العامة وأهميتها للقدس

24 نوفمبر 2019 | حازم القواسمي

إنّ اعتماد نظام التمثيل النسبي الكامل، واعتبار الوطن دائرة واحدة، سيتيح إمكانية حل مشكلة تصويت المقدسيين أو أي تجمع فلسطيني آخر في حال تم منعهم من فتح المراكز والإدلاء بالأصوات، وهو النظام الأكثر استخداماً وعدالة على مستوى العالم. وبالرغم من أن الرئيس عباس أعلن مرارا وتكرارا أنه لن يمضي في انتخابات عامة بدون عقدها في قلب القدس، إلا أن الظروف قد تتغير وقد تلجأ القيادة الفلسطينية إلى حلول أخرى في حال تعذر الحل الأمثل.

وكما يشترط عادة في جميع القوائم مراعاة التمثيل الجغرافي وتمثيل المرأة والشباب، يجب اشتراط وجود مرشحين مقدسيين في جميع القوائم التي ستخوض الانتخابات، ويكون مرشح واحد كحد أدنى، وكذلك يمكن تحديد رقم المرشح المقدسي في مقدمة القائمة، إن أردنا فعلاً وليس شعاراً فقط أن تكون العاصمة وأهل العاصمة متصدرين للقوائم وللانتخابات.

Konrad Adenauer Stiftung
ACT For Alternative Dispute Resolution & Studies Jerusalem
الرؤيا الفلسطينية PALESTINIAN VISION